

## بيان مشترك صادر عن منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية

### المنتدى الدولي المعني بسلامة الأغذية والتجارة (23 و 24 نيسان/ أبريل 2019، جنيف، سويسرا)

- 1- تؤثر الأمراض المنقولة بواسطة الأغذية تأثيراً كبيراً على الصحة العمومية والأمن الغذائي والإنتاجية ومعدلات الفقر، وتُوقَّع سنوياً 600 مليون شخص في براثنها وتحصد أرواح 420 000 شخص آخر، مما يسفر عن فقدان 33 مليون سنة من سنوات العمر في ظل التمتع بأنماط عيش صحية. وتلحق هذه الأمراض أشدَّ أضرارها بالبلدان المنخفضة الدخل وتلك المتوسطة الدخل وتكبدها تكاليف تقدر سنوياً بنحو 110 مليارات دولار أمريكي تتخذ شكل خسائر في الإنتاجية وأخرى في مجال التجارة وتكاليف علاج الاعتلالات الناجمة عن استهلاك أطعمة غير مأمونة.
- 2- وفيما يلي فعاليتان أُقيمتا تحت شعار "مستقبل سلامة الأغذية - تحويل المعارف إلى إجراءات تنفع الناس والاقتصادات والبيئة": المؤتمر الدولي الأول المعني بسلامة الأغذية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمة الصحة العالمية (المنظمة) والاتحاد الأفريقي الذي عُقد بأديس أبابا، إثيوبيا، يومي 12 و 13 شباط/ فبراير 2019؛ والمنتدى الدولي المعني بسلامة الأغذية والتجارة الذي عُقد في منظمة التجارة العالمية الكائنة بجنيف، سويسرا، يومي 23 و 24 نيسان/ أبريل 2019، وذلك بدعم من منظمة الفاو والمنظمة. وأبرزت الفعاليات جسامة التحديات والإجراءات المقترحة اتخاذها بالاستفادة من المعارف لمعالجة المشاكل المتعلقة بسلامة الأغذية، كما أكدا الدور الحاسم الذي يمكن أن يؤديه توظيف الاستثمارات في إقامة نظم فعالة معنية بسلامة الأغذية من أجل بلوغ الأهداف المنشودة من تحقيق سلامة الأغذية، بما فيها الموظف من تلك الاستثمارات في ميادين كل من توليد المعارف وتوفير الموارد البشرية وإقامة المؤسسات والبنى التحتية. ومع أن إقامة النظم الفعالة المعنية بسلامة الأغذية تتطلب على تكبد تكاليف، فإن المنافع المجنية منها والوفورات الاقتصادية المحققة فيما يخص الإنفاق في مجال الصحة العمومية تفوق تكاليف إقامة تلك النظم.
- 3- وقد توسع نطاق أنشطة التجارة العالمية في المنتجات الغذائية ليتضاعف إلى أكثر من ثلاثة أمثاله خلال العقدین الأخيرين وارتفع إلى ما مقداره 1.5 تريليون دولار أمريكي في عام 2017. وتشارك بإطراد البلدان النامية في أنشطة التجارة العالمية بالأغذية، سواء بوصفها من الجهات المصدرة لها أم تلك المستوردة لها، وتزيد في الوقت نفسه تعقيد سلاسل القيمة الزراعية على الصعيد العالمي، وياتت المنتجات الغذائية تُزرع ببلدان مختلفة وتُجهز وتُستهلك فيها بأغلب الأحيان. ومع أن هذه الاتجاهات أسهمت في زيادة الأغذية المُتاحة للمستهلكين كمّاً وتنوعاً بجميع أنحاء العالم، فقد أثارت أيضاً شواغل بشأن مدى سلامة الأغذية المتداولة، ومن حق المستهلكين أن يتوقعوا أن تكون تلك الأغذية مأمونة، سواء كانت منتجة محلياً أم مستوردة. وزادت في هذا السياق أكثر من أي وقت مضى أهمية وضع معايير دولية بشأن سلامة الأغذية من أجل تطبيقها على المستويات المحلية وفي إطار الاضطلاع بأنشطة التجارة الدولية.
- 4- وإن سلامة الأغذية والتجارة بها عاملان أساسيان لازمان لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويزوّد إطار المعايير الدولية المعنية بالأغذية جنباً إلى جنب مع قواعد التجارة التي أرسنها منظمة الفاو والمنظمة ومنظمة التجارة العالمية الدول الأعضاء بالدعم اللازم فيما تبذله من جهود رامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ألا وهي هدف التنمية المستدامة 1 بشأن القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان؛ هدف التنمية المستدامة 2 بشأن القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة؛ هدف التنمية المستدامة 3 بشأن ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار؛ هدف التنمية المستدامة 8 بشأن تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع؛ هدف التنمية المستدامة 12 بشأن ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة؛ هدف التنمية المستدامة 17 بشأن تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

## وفيما يلي المسائل التي أكد عليها تحديداً المشاركون في المنتدى الدولي المعني بسلامة الأغذية والتجارة الذي عُقد في منظمة التجارة العالمية بدعم من منظمة الفاو والمنظمة:

- 5- يتيح التقدم المُحرز باستمرار في مجالي العلوم والتكنولوجيا فرصاً ويطرح تحديات فيما يتعلق بسلامة الأغذية والتجارة على حد سواء. وتفسح إمكانات التكنولوجيا، بما فيها استخدام "البيانات الضخمة" في التجارة، المجال أمام الاستفادة من أدوات وطرائق أفضل للكشف عن المخاطر المحيطة بسلامة الأغذية والتحقق فيها ورصدها وترصدها لغرض تقييمها، فهي تسهل حصول المستهلك على الأغذية الجديدة المنتجة باستخدام أنواع مختلفة من النباتات والسلالات الحيوانية ومن خلال اتباع سُبل أكفأ في تجهيزها، وتمكّن النظم الغذائية من الاستجابة لتغير المناخ والتحديات البيئية، وتسرع أيضاً وتيرة اتخاذ الإجراءات التجارية وتسهل المعاملات. وتتيح التكنولوجيات الرقمية فرصاً لتحسين الشفافية وإمكانية تتبع سلاسل الإمداد بالأغذية، ويمكنها بالتالي الإسهام في تحسين سلامة الأغذية وتسهيل أنشطة التجارة بمأمونية، ولكن ثمة شواغل بشأن خصوصية البيانات ومدى توافقها مع الأطر التنظيمية القائمة وأوجه التفاوت المتنامية في مجال إتاحة تلك التكنولوجيات. وسيلزم لتبديد هذه الشواغل وسد الفجوات التكنولوجية زيادة الوعي وتوظيف استثمارات كبيرة في القطاعين العام والخاص وبذل جهود رامية إلى تنمية القدرات.
- 6- إن أنشطة التجارة العالمية أخذت في التطور بسرعة، وإن اتفاقات منظمة التجارة العالمية بشأن تطبيق التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية وبشأن الحواجز التقنية المعوقة للتجارة وبشأن تسهيل التجارة هي اتفاقات تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق إزالة الحواجز غير الضرورية التي تعترض سبيل الاضطلاع بأنشطة التجارة بالأغذية. وتكفل التدابير المتخذة بشأن سلامة الأغذية على أساس المبادئ العلمية ومعايير الدستور الغذائي توفير حماية صحية مثالية وتسهل الاضطلاع بأنشطة التجارة بمأمونية. وتشير التقديرات إلى أن الوفورات المحققة بنسبة 1 بالمائة في تكاليف المعاملات التجارية تؤدي إلى تحقيق فوائد تجارية قدرها 43 مليار دولار أمريكي على الصعيد العالمي، وهي فوائد كبيرة بوجه خاص في مجال تجارة المنتجات القابلة للتلف، بما فيها الأغذية الطازجة. ويمكن استخدام أدوات من قبيل أداة إصدار الشهادات الإلكترونية لتحقيق قدر أكبر من الكفاءة في طريقة نقل البضائع عبر الحدود - من دون المساس بفعالية الضوابط المتعلقة بسلامة الأغذية - في حين تفتح التطورات الطارئة على مجالات مثل التجارة الإلكترونية آفاقاً جديدة أمام الاضطلاع بأنشطة التجارة.
- 7- يلزم في ظل استمرار تطور المعارف العلمية والتكنولوجيات وأنشطة التجارة بالأغذية الاضطلاع بتصريف الشؤون بفعالية من أجل الاستجابة لهذه التغييرات كما ينبغي. ويلزم مواصلة تكييف اللوائح المتعلقة بسلامة الأغذية مع هذه الحقائق الجديدة ومع احتياجات المستهلك المتغيرة وتفضيلاته وتصورات، علماً بأن هيئة الدستور الغذائي المشتركة بين منظمة الفاو والمنظمة هي الهيئة المرجعية الدولية الوحيدة والأهم المعنية بالمعايير المتعلقة بسلامة الأغذية التي يسترشد بها الأعضاء في حماية صحة المستهلكين وتعزيز اتباع ممارسات منصفة في مجال التجارة بالأغذية. وتتزايد أهمية الدور الذي تؤديه هذه الهيئة أكثر من أي وقت مضى وكذلك أهمية الأعمال التي تنجزها في ظل التطور المستمر الطارئ على النظم الغذائية والممارسات التجارية المتبعة في هذا المضمار.
- 8- يلزم تنسيق العمل وإقامة الشراكات على المستويين الوطني والإقليمي والمستوى الدولي لبناء القدرات اللازمة للاستفادة من الفرص الناشئة عن التقدم المحرز في الميدانين العلمي والتكنولوجي والتصدي للتحديات التي يواجهها هذان الميدانان. ويتعين أن يؤدي القطاعان العام والخاص والجهات المشغلة التي تمثل جميع أنحاء السلسلة الغذائية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية ومؤسسات البحوث دوراً في هذا الصدد، لأن من المتعذر الاستغناء عنها في إقامة نظم سليمة وفعالة وموثوقة لإدارة شؤون سلامة الأغذية. ومن الضروري تهيئة بيئة مواتية لعمل الشراكات المشتركة بين القطاعين العام والخاص نظراً إلى دورها الهام في تحفيز الاستثمارات الخاصة وتعزيز الاستفادة من الموارد العامة بمزيد من الفعالية.
- 9- ينبغي أن تواصل منظمة الفاو والمنظمة ومنظمة التجارة العالمية أعمالها المنسقة جنباً إلى جنب مع مجموعة البنك الدولي والمنظمة العالمية لصحة الحيوان في مرفق المعايير وتنمية التجارة. وتدعم هذه الشراكة العالمية الحكومات والمزارعين والجهات المعنية بتجهيز الأغذية والتجار بالبلدان النامية في استيفائها للتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية، وتسهل بالتالي الاضطلاع بأنشطة التجارة بمأمونية وتعزز الصحة العمومية.

وان منظمة الفاو والمنظمة ومنظمة التجارة العالمية ملتزمة بصون الزخم العالمي الذي ولدته الفعالياتان المقامتان بشأن مستقبل سلامة الأغذية والمعقودتان في أديس أبابا وجنيف، وبدعم أعضائها في هذا الصدد. وعليه، فإننا نتعهد تحديداً بالقيام بما يلي:

- أن نواصل، بما يتماشى مع الولايات المسندة إلينا كلّ فيما يخصه، توفير منتديات محايدة متعددة الأطراف لإجراء الحوار وتمكين الأعضاء من تبادل المعارف والخبرات فيما يتصل باستخدام التكنولوجيات الجديدة والخيارات التنظيمية. وأن نصبو إلى بلوغ غرض مؤداه تعزيز تكوين الأعضاء لفهم أفضل فيما بينهم عن الموضوع والإسهام في الحد من أوجه التفاوت التي تعوق قدرتهم على الاستفادة من هذه التكنولوجيات، بما يمهد السبيل إلى تحقيق التقارب والتنسيق في المجال التنظيمي.
- أن ندعو إلى زيادة الدعم اللازم لتنمية القدرات تمكيناً لفئات السكان المحرومة والضعيفة من الاستفادة من التقدم المحرز في الميدان التكنولوجي.
- أن نشدّد على أهمية تنمية القدرات لتمكين جميع الأعضاء من الاستفادة من التجارة الدولية وتوثيق عرى التعاون بين هيئات الجمارك والوكالات الوطنية المعنية باتخاذ التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية، سواء داخل الحدود أم عبرها، وذلك لضمان تطبيق ضوابط فعالة وكفوءة وتسهيل التجارة المأمونة بالأغذية في نهاية المطاف.
- أن نوّكد على أهمية مواصلة المتطلبات الوطنية المتعلقة بسلامة الأغذية مع معايير هيئة الدستور الغذائي، وأن ندعو جميع الأعضاء إلى مواصلة المشاركة في أعمال هذه الهيئة صوتاً لأهمية تلك المعايير وتحديثها على الدوام.
- أن نواصل التزامنا بدعم هيئة الدستور الغذائي في عملها الذي تتجزه فيما يخص وضع المعايير كيما يتسنى لها أن تواصل أداء دورها الحاسم في حماية الصحة العمومية وتيسير الاضطلاع بأنشطة التجارة على نحو منصف، وتواظب على صون أهمية دورها هذا عن طريق الاستجابة كما ينبغي لما يطرأ من تغييرات على مجالي التكنولوجيا والتجارة.
- إننا ملتزمون بتعزيز قدرة البلدان النامية على المشاركة بفعالية في أعمال هيئة الدستور الغذائي، ومعملون على الأعضاء والمانحين لكي يواصلوا دعمهم للجهود التي يبذلها حساب أمانة الدستور الغذائي المشترك بين منظمة الفاو والمنظمة.
- أن نوّكد من جديد التزامنا بأن نستمر، بفضل الأنشطة التي نضطلع بها في مجال تنمية القدرات، في تزويد البلدان النامية بالدعم اللازم لإقامة نظم قوية لمراقبة سلامة الأغذية واتخاذ تدابير تسهل التجارة المأمونة بالأغذية والمشاركة في تطبيق الإطار المشترك بين منظمة الفاو والمنظمة ومنظمة التجارة العالمية والمعني بالمعايير المتعلقة بسلامة الأغذية والقواعد التجارية.
- أن نشدّد على أهمية دمج سلامة الأغذية في برامج عمل الصحة العمومية والأمن الغذائي والبيئة والتجارة والتنمية، ودعم النهج التي تتبعها قطاعات متعددة في إطار تطبيقها لنهج "الصحة الواحدة"، الأمر الذي ينطوي على إقامة ما يلزم من شبكات ودمج جوانب الموضوع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في الجهود الوطنية المبذولة في مجال تحقيق سلامة الأغذية بوصف ذلك وسيلة لتحقيق أغراض الصحة العمومية والتنمية الاقتصادية.
- أن نواصل التزامنا بالاستمرار في إنجاز أعمالنا المشتركة بناءً على الولايات المسندة إلينا كلّ فيما يخصه والسياسات المعمول بها، بوسائل منها الاستعانة بمنصة شراكة مرفق المعايير وتنمية التجارة ومواصلة الاستفادة من أوجه التآزر القائمة بين منظماتنا والوكالات الأخرى العاملة في مجال سلامة الأغذية والتجارة على نحو يعود بالفائدة على أعضائنا.